



PDF

بتغطية قاربت 3 مرات لكل إصدار.. في دلالة على ثقة القطاع المصرفي بأدوات الدين السيادي

أول إصدارين للدين العام في الميزانية الحالية بـ 400 مليون دينار

سوق الدين الكويتي.. استقرار مالي وثقة مصرفية راسخة

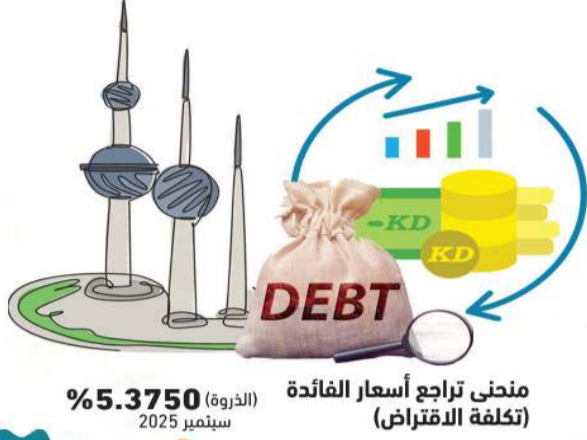
تحرك مالي استراتيجي للكويت يعكس إدارة حكيمة للسيولة وثقة عالية من النظام المصرفي المحلي رغم التحديات (يونيو 2025 - أبريل 2026)

إصدارات أبريل 2026: عودة قوية ومحسوبة

إجمالي الطلب 1.2 مليار دينار
إصدار مزدوج بقيمة 400 مليون دينار

توزيع بالتساوي بين سندات لأجل سنتين وثلاث سنوات لدعم ميزانية 2026 / 2027

تغطية الإصدارات بنحو 3 مرات
انخفاض تكلفة الاقتراض 3%
تراجع ملحوظ عن مستويات الذروة (5.375%) في 2025



الأداء التراكمي لسوق الدين

(يونيو 2025 - أبريل 2026)

إصداراً بإجمالي 17 مليار دينار

تفعيل مكثف ومنظم لأدوات الدين منذ إقرار قانون التمويل والسيولة

متوسط تغطية استثنائي يبلغ 7.95 مرات

إجمالي الطلب التراكمي 23.06 مليار دينار

أول اختبار استحقاق في يونيو 2026

تتقرب الأسواق سداد أول إصدار بقيمة 500 مليون دينار في 24 يونيو القادم

أحمد مغربي

عادت الكويت بقوة. أمس. إلى سوق أدوات الدين العام في توقيت بالغ الحساسية. حيث افتتحت أول تحرك تمويلي في الميزانية الحالية 2026/2027 بإصدارين متزامنين بقيمة 400 مليون دينار. فسي خطوة تعد الأولى منذ بدء السنة المالية الجديدة في شهر أبريل الجاري. وكذلك الأولى منذ اندلاع الحرب الأميركية - الإسرائيلية - الإيرانية التي اندلعت في 28 فبراير الماضي. بما يعكس تحركاً مالياً محسوباً لإدارة السيولة وتعزيز الاستقرار المالي دون الإخلال بتوازنات المالية العامة.

وجاء الإصدار الأول لأجل سنتين يستحق في 19 أبريل 2026. فيما جاء الثاني لأجل ثلاث سنوات يستحق في 18 أبريل 2026. ويسعر فائدة موحدة تبلغ 3٪. وشهد الإصداران من سندات الخزنة والبالغان 200 مليون دينار لكل منهما. إقبالاً لافتاً من البنوك المحلية. حيث بلغت 599 مليون دينار للإصدار الأول و606 ملايين دينار للثاني. ما يعكس تغطية قاربت 3 مرات لكل إصدار. في دلالة واضحة على استمرار منانة الطلب المحلي وثقة القطاع المصرفي في أدوات الدين السيادي.

أول استحقاق للدين العام في 24 يونيو 2026

تتجه الأنظار إلى 24 يونيو 2026، موعد استحقاق أول إصدار من سندات الخزنة ضمن برنامج الدين العام الحديث. بقيمة تبلغ 500 مليون دينار. وهو الإصدار الذي طرح في 25 يونيو 2025 لأجل عام واحد. ويكتسب هذا الاستحقاق أهمية خاصة كونه أول اختبار فعلي لدورة الدين العام بعد إعادة تفعيل أدوات التمويل بموجب قانون التمويل والسيولة. حيث سيعكس قدرة الجهات المعنية على إدارة الاستحقاقات بكفاءة. سواء عبر السداد المباشر أو إعادة التمويل. في ظل بيئة تتسم بوفرة السيولة واستمرار الطلب القوي على الأدوات السيادية.

وقدرته على تمويل الإصدارات السيادية بكفاءة عالية. في ظل محدودية البدائل الاستثمارية منخفضة المخاطر. ويأتي هذا النشاط في ظل الإطار الذي أتاحه قانون التمويل والسيولة. والذي رفع سقف الدين العام ومنح الحكومة مرونة أكبر في إدارة أدوات التمويل. سواء من حيث الأجل أو الأحجام. بما يدعم تمويل الاحتياجات المالية والمشاريع التنموية. ويعزز في الوقت ذاته استقرار السوق المالي المحلي. وبذلك. فإن إصدار أمس لا يمثل مجرد عملية تمويل اعتيادية. بل يعد محطة جديدة في مسار إعادة بناء سوق الدين المحلي. المالية العامة. خاصة في ظل بيئة اقتصادية وجيوسياسية تتطلب مرونة عالية وكفاءة في إدارة الموارد.

الاستحقاق. حيث امتدت من عام واحد حتى 10 سنوات. بما أسهم في بناء منحني عائد محلي متكامل. إلى جانب توزيع الأحجام بشكل مرن يوازن بين احتياجات التمويل وقدرة السوق على الاستيعاب. كما تعكس البيانات تحولاً ملحوظاً في تكلفة الاقتراض. إذ بلغت أسعار الفائدة ذروتها عند 5.375٪ في سبتمبر 2025 على السندات طويلة الأجل. قبل أن تتراجع تدريجياً إلى 3.6250٪ في إصدارات فبراير 2026. ثم إلى 3٪ في إصدارات أبريل الحالية. وهو ما يعكس تحسناً في ظروف التمويل وانخفاض كلفة الدين. كما تؤكد مستويات الطلب المرتفعة التي سجلتها الإصدارات. والتي وصلت في بعض الطروحات إلى ما يقارب 2.99 مليار دينار. عمق السيولة في القطاع المصرفي المحلي.

وصولاً إلى إصدارات فبراير 2026 بقيمة 300 مليون دينار. ثم الإصدارات الحالية بقيمة 400 مليون دينار. وتظهر البيانات منذ يونيو 2025 حتى أبريل 2026 قوة استثنائية في مستويات التغطية. حيث بلغ إجمالي حجم الطلب على أدوات الدين العام نحو 23.06 مليار دينار مقابل إصدارات فعلية بقيمة 2.9 مليار دينار. بما يعكس متوسط تغطية يقارب 7.95 مرات. وهو مستوى مرتفع يؤكد وفرة السيولة في القطاع المصرفي المحلي وثقة المستثمرين في الأدوات السيادية. خاصة مع تسجيل بعض الإصدارات طلبات تجاوزت 2.9 مليار دينار لإصدار واحد. واستمرار التغطية القوية حتى في أحدث إصدارات أبريل 2026. وتكشف قراءة هيكل الإصدارات عن استراتيجية واضحة في تنويع آجال

وتكتسب هذه الإصدارات أهمية مزدوجة. إذ لا تمثل فقط بداية فعالية لبرنامج تمويل الميزانية الحالية. بل تأتي أيضاً كأول عودة للإصدارات منذ بداية الحرب. وهو ما يعكس نهجاً حذراً في توقيت الدخول إلى السوق. واستفادة من تحسن نسبي في تكلفة الاقتراض مقارنة بمستويات الذروة التي شهدتها عام 2025. وعلى صعيد أوسع. تظهر البيانات أن الكويت فعلت أدوات الدين بشكل مكثف منذ دخول قانون التمويل والسيولة حيز التنفيذ في شهر يونيو 2025. حيث بلغ إجمالي الإصدارات المحلية 17 إصداراً منذ ذلك التاريخ حتى أبريل 2026 نحو 2.9 مليار دينار. توزعت على سلسلة من الإصدارات المتدرجة التي بدأت بإصدار كبير بقيمة 500 مليون دينار في يونيو 2025. وتواصلت بإصدارات دورية تراوحت بين 50 مليوناً و250 مليون دينار.

العرض يسري حتى اليوم الخميس.. وفترة السفر من 25 أبريل إلى 15 مايو المقبل

«طيران الجزيرة» تطرح تذاكر إلى مصر ابتداءً من 75 ديناراً للاتجاه الواحد



أعلنت شركة طيران الجزيرة عن طرحها عرضاً حصرياً لفترة محدودة للسفر إلى مصر. بأسعار تبدأ من 75 ديناراً للاتجاه الواحد. و139 ديناراً لرحلات العودة.

ويسري العرض على الرحلات التي يتم الحجز لها في الفترة لغاية 23 أبريل 2026. على أن تكون تواريخ السفر في الفترة من 25 أبريل إلى 15 مايو 2026. ما يتيح للعملاء فرصة مثالية للتخطيط لعطلة سريعة أو زيارة العائلة والأصدقاء. ويشمل العرض وجهات طيران الجزيرة الشهيرة في مصر، بما في ذلك القاهرة وسفنكس والإسكندرية والريط والأقصر وسوهاج. حيث تتوفر خيارات سفر

مريحة وأسعار تنافسية خلال الفترة المقبلة. ويمكن للمسافرين الاستفادة من مرونة إضافية مع إمكانية تعديل الحجوزات مجاناً وفقاً للشروط والأحكام. ما يتيح لهم تغيير خطط سفرهم بسهولة. ومع الإغلاق المؤقت لمطار

الكويت الدولي. تواصل طيران الجزيرة تشغيل رحلاتها عبر نقل بري من الكويت إلى المملكة العربية السعودية. ثم رحلات جوية من مطاري القيصومة والدمام. لضمان استمرارية الربط للمسافرين. المقاعد محدودة وتخضع

رغم الأوضاع الجيوسياسية.. السوق المحلي يحافظ على مسار النمو والأداء الإيجابي

سوق المشاريع الكويتي يقفز إلى 229 مليار دولار



علاء مجيد

سجل سوق المشاريع في الكويت أداءً لافتاً خلال الأسابيع الأخيرة. متجاوزاً تداعيات التوترات الجيوسياسية نتيجة الحرب الأميركية - الإسرائيلية - الإيرانية ليواصل مسار النمو. حيث ارتفعت قيمة مؤشر المشاريع خلال الفترة الممتدة من 13 مارس إلى 10 أبريل 2026 بنسبة 1.1٪. بما يعادل 2.5 مليار دولار. ليصل إجمالي حجم السوق إلى 229 مليار دولار. ما يعزز موقع الكويت في المرتبة الخامسة خليجياً ضمن أكبر أسواق المشاريع في المنطقة. ويعكس هذا الأداء الإيجابي استمرار الزخم التنموي في البلاد. مدفوعاً بإطلاق مشاريع استراتيجية جديدة. أبرزها مشروع

المؤسسة العامة للرعاية السكنية في إعداد دراسات لمحلة توليد طاقة. إلى جانب محطة مياه مرتبطة بها. وذلك ضمن مشروع تطوير مدينة الصبية. بما يؤكد توجه الدولة لتعزيز البنية التحتية ورفع كفاءة الخدمات الأساسية رغم التحديات الإقليمية. وعلى مستوى الخليج.

واصل مؤشر المشاريع الإقليمي نموه للشهر الثالث على التوالي. وإن بوتيرة محدودة بلغت 0.1٪. بإضافة 6.5 مليارات دولار. ليصل إجمالي قيمة المشاريع إلى 4.295 تريليونات دولار. في حين قاد السوق الإماراتي النمو بزيادة بلغت 1.5٪ بقيمة 19.1 مليار دولار مدعوماً بمشاريع الطاقة

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلي

العوضي والشهاب الكرام

لوفاة فقيدتهما المغفور لها بإذن الله تعالى

خولة محمد عبدالله الشهاب

زوجة/عبدالسلام عبدالله العوضي

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

بسم الله الرحمن الرحيم